كراسي البحث: التجربة السعودية في ضوء الممارسات العالمية

د. ناصر بن محمد العقيلي
عميد البحث العلمي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران، المملكة العربية السعودية
naqeeli@kfupm.edu.sa

أ.د. ستيفن همفريز
أستاذ باحث في قسم التاريخ
جامعة كاليفورنيا- سانتا باربرا
الولايات المتحدة الأمريكية
humphreys@history.ucsb.edu

المقدمة

تخدم الجامعات في المجتمع المعاصر عدة أهداف، منها: تدريب الطلاب على المهارات التقنية المتقدمة، وتوسيع نطاق المعرفة والإدراك الحالية ونشرها في شتى المجالات، وتدريس المهارات التقنية المتقدمة للطلاب، وفتح المجال لتدارس القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية. وأحد أهم الأهداف الجوهرية للجامعات هو رعاية البحوث المبدعة، ومن ثم اكتشاف معارف جديدة وطرق جديدة لإدراك العلوم في كل المجالات التطبيقية مثل الطب والتقنية وإدارة الأعمال، وفي المجالات ذات التوجه النظري أو المبنية على القيمة مثل الرياضيات والعلوم والعلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.

وتواجه الجامعات مشكلة تنظيم مهمتها البحثية على أكمل وجه، وتوجيه مصادرها المحدودة من الوقت والقوى البشرية والمادية بأفضل الطرق الإنتاجية.

الجزء الأول: كراسي البحث في الجامعة من منظور تاريخي:

تُنشأ كراسي البحث لأسباب وأهداف متباينة، وتحتل مكانتها في هذا السياق وتأخذ أشكالاً عدة وتموَّل بطرق شتى، ومن المهم من خلال هذه القضية التفريق بين كراسي الأستاذية التي كثيرًا ما تهدف بصفة عامة إلى مساندة أستاذ متميز جدًّا في حقل معرفي معين ماديًّا وضمان رواتبه، وبين كراسي البحث التي تركز على حقل معرفي محدد. وحتى في هذا النوع الأخير، كان هدف عدد من كراسي البحث ضمان التدريس في مجالٍ ما أكثر من مساندة ودعم البحث

فيه. وينبغي ملاحظة أن بعض كراسي البحث في الولايات المتحدة لم تستهدف البحث العلمي بدلاً من التدريس إلا في العقود القليلة الماضية، لذا يمكننا أن نُعرِّف كرسي البحث بشكل عام بأنه وضع أكاديمي يوفر للأستاذ دعمًا ماليًّا طويل الأجل لمساندة بحثه (عادة ما يكون ذلك إلى جانب التدريس) في مجال محدد من المعرفة.

إن الهدف المحدد وراء آلية كراسي البحث هو ضمان تركيز المصادر الكافية على مجالات ذات قيمة خاصة؛ لكونها أساس مجال راسخ من الدراسة، أو لأنها تعالج مطلبًا اجتماعيًّا مُلحًّا، أو لأنها تمثل نطاقات جديدة ومبدعة من المعرفة تفتقر لبنية تحتية متطورة.

ويحدد المتبرع (الراعي) الذي يمول البحث مجال الدراسة الذي يدعمه كرسي البحث (قد يكون شخصًا ثريًّا جدًّا أو عائلة أو رجل أعمال أو حكومة). والأمر الرئيس الذي يجب تذكره هو أن كرسي البحث يُؤسس للأبد، وإن لم يكن فهو يُؤسس لفترة طويلة الأمد ولا ينفق عليه من الدخل الإجمالي للجامعة، وإنما من الاعتماد المالي المخصص له.

وبعد هذا التعريف الموجز، يتضح أن كراسي البحث ما هي إلا فُرص ومشكلات. فمن جهة قد يسهّل كرسي البحث متابعة دراسة مجالات على قدرٍ عالٍ من الأهمية، أو متابعة مشكلات اجتماعية قد تُهمل لقلة المصادر، وقد يكون كرسي البحث - في أفضل حالاته - مصدر قوة مساعدًا يوفر إمكانات جديدة من خلال الجامعة. ومن جهة أخرى قد يرغب المتبرع (سواء كان جهة خاصة أو حكومية) في دعم مجال ضيق جدًّا من البحث، أو مجال سيؤول مصيره إلى الزوال في المستقبل القريب. وبالمثل فإن كرسي البحث المدعوم دعمًا عاليًا في مؤسسة متواضعة الدخل قد يُحرِّف رسالة تلك المؤسسة بشكل خطير. والأسوأ من ذلك هو مسألة هيمنة المتبرع أو تحكمه في إدارة كرسي البحث، ويشمل ذلك الخلاف حول كيفية تعيين رئيس الكرسي ومدى الإشراف الذي يجب أن يتمتع به المتبرع على بحث وتدريس رئيس الكرسي. وتظهر هذه المسائل حتى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع الجامعات فيها بامتيازات وباستقلالية كبيرة جدًّا.

وقد تكون الكراسي قديمة قدم الجامعات من حيث التأكد من أن مثقفين قدامى بارزين يشرفون على المجالات الحيوية، فلقد كان الغرض من إنشاء كراسي البحث في العصور الوسطى في الجامعات الغربية، ضمان تدريس المواد الحيوية أكثر من دعم البحث فيها، إلا أنه كان ينبغي على الأساتذة أن يكتبوا ويبحثوا حتى يستطيعوا أن يدرسوا.

لقد كانت الجامعات في تلك العصور مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالكنيسة، واستمر هذا الارتباط إلى القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال، كانت جامعة (السوربون) في فرنسا تحت سلطة أسقف باريس الذي كان بالطبع يولي اهتمامًا خاصًّا للتوظيف والتدريس في مجال علم اللاهوت والقانون الكنسي بدلاً من علوم الطب أو القانون الروماني، وكان يستطيع التدخل في أي وقت يشعر فيه بأن هيمنة الكنيسة في خطر. وبمرور الوقت استطاعت كليات الجامعات أن تتحكم في مجالات أوسع، إلا أن كراسي البحث في علم اللاهوت الكاثوليكي ما تزال حتى يومنا هذا تحت سلطة الأسقف الذي يمكنه أن يطالب بالالتزام بالمذاهب الرسمية (حتى في الجامعات الدنيوية مثل تيوبنجن وبالطبع المؤسسات الكاثوليكية).

وأخذت العلاقة بين الجامعة والكنيسة في بريطانيا شكلاً ما يزال قائمًا، قام فيه أشخاص ذوو موارد مالية وفيرة بإنشاء صناديق خيرية ليس لدعم كراسي بحث فقط بل لدعم كليات كثيرة، إلا أنهم لم يطلبوا سلطة مهيمنة على الكراسي. وفي هذا المجال خصص (وليام لود) كبير

أساقفة (كانتبري) صناديق مالية لكرسي دراسة العربية وذلك في الثلاثينيات من القرن السادس عشر، واستمر كرسيه حتى يومنا هذا، ويعد أعلى الكراسي المخصصة لدراسة الأدب العربي منزلة في العالم (ومن السخرية بمكان أنه لم يرأس الكرسي عربي قط، على الأقل حسب معلومات الكاتب). وقد كان بإمكان غير الإكليريكيين (العلمانيين) أن يهبوا وقفًا للكراسي العلمية أيضًا، وقد أتت معظم الكراسي في الجامعات القديمة في بريطانيا من مثل هؤلاء المتبرعين، وعليه فقد أسس السير (توماس آدامز) كرسي اللغة العربية في (كامبردج) (ترأسَّه عربي لمرة واحدة على الأقل).

وكانت هناك استثناءات بالطبع، فقد أنشأ الملك (جورج الثالث) "الكرسي الملكي للتاريخ الحديث" في (أكسفورد)، وما يزال التعيين لهذا الكرسي ميزة ملكية حتى الآن، حيث يتم عن طريق مكتب رئيس الوزراء.

إن من المفيد مقارنة كل هذا مع الممارسات الجارية في العالم الإسلامي القديم الذي لم تُنشَأ فيه جامعات بالمعنى الحديث للكلمة (أي مؤسسات تعليمية تقدم الدراسات المتقدمة في مجالات عديدة تحت سقف بناء واحد)، ومع ذلك فقد أنشأت الدول الإسلامية عددًا كبيرًا جدًّا من الكليات أو المدارس مدعومة من الأوقاف الخيرية وذلك ابتداء من القرن الحادي عشر. وكانت المنح التي تؤمن راتب الأستاذ وإعالته هي العنصر الأساس لمثل هذه الأوقاف، وبالتالي فقد كانت المدرسة مؤسسة تأخذ شكلاً أوليًا لكرسي البحث، وقد وفرت المدرسة لقرون عدة في كل أنحاء العالم الإسلامي نظامًا قويًّا ومرنًا بشكل ملحوظ من التعليم المتقدم.

وركزت المدرسة في شكلها القديم على تدريس الفقه والشريعة، فالمدرسة التقليدية كانت تُدرِّس نظريات القانون وأصول أحد المذاهب، وبعض المدارس التي كانت تُعرف بالراشدة ، كانت تُدرس مذهبين أو حتى كل المذاهب. وفي المدرسة المعتادة التي كانت تُدرس مذهبًا واحدًا يقوم بالتدريس أستاذ واحد يعاونه بعض طلاَّبه المتقدمين في الدراسة، وقد يوظف أساتذة آخرين لتدريس مواد أساسية لدراسة الفقه مثل القرآن والحديث والقواعد العربية والبلاغة وبعض مجالات الرياضيات. لذا فإن منهج الدراسة لم يكن ضيقًا بأي حال من الأحوال، رغم أنه في نهاية الأمر كان يتمحور حول الفقه. ومن المهم معرفة أن هذا الشكل من المدارس لم يكن يمنح درجات علمية تُصدِّق على إكمال منهج معين، وإنما يقوم الأستاذ الذي درَّس شخصًا ما بمنحه شهادة (إجازة) تشهد أنه برع في النصوص المعينة التي درَّسها هذا الأستاذ، وأنه أصبح مؤهلاً لتدريس تلك النصوص بنفسه. وكان على الطالب أن يجمع إجازات (شهادات) عدَّة من مدرسين مختلفين من أماكن ومواد مختلفة حتى يمكن عدُّه أستاذًا مؤهلاً بحد ذاته.

إن العامل الرئيس لنظام المدرسة وهو الوقف. كما لوحظ آنفًا ـ يعادل الصناديق الخيرية في أوروبا. فالوقف أولاً وآخرًا مخصص لرواتب وإعالة الأستاذ ولا يلتزم بأي تكاليف أخرى للتعليم المتقدم إلا في حالات ثانوية مثل منح الزمالة أو العضوية للطلاب أو تدريس مواد مساندة أو بناء وصيانة مبنى مناسب للتدريس (والذي عادة ما يحوي مسجد). ومع مرور الوقت نجحت بعض المدارس في الحصول على أوقاف إضافية، إلا أنه كان على معظمها العمل حسب التزاماتها الأساسية، وإذا امتنعت أو فشلت فإن المدرسة ذاتها تفشل.

إن تأسيس وصيانة مدرسة كان عملاً مكلفًا جدًّا، فلا عجب أن العدد الأكبر والأكثر وجاهة أسسه الحكام أو أفراد الأسرة الحاكمة من الذكور والنساء وكبار رجال الجيش والموظفين. وقد بقي نظام المدرسة التقليدية فعّالاً

وناجحًا حتى منتصف القرن التاسع عشر، ومرَّ بعد ذلك بفترة من المحن بسبب إعادة تشكيل الحكومات وخاصة في مصر، ورغبة الإمبراطورية العثمانية في تولي إدارة الأوقاف مباشرة وتسليمها للوزارات، مدَّعية أن المدارس ستدار بطريقة أفضل. وبذا أصبحت بعض المدارس - التي صمدت بعد هذا التحول - تحت إدارة الحكومة، وعليها أن تتبع سياساتها. وعلى صعيد آخر، كان منهج المدرسة التقليدية صارم ولا يمكن إعادة تشكيله ليفي بمتطلبات العصر الحديث الذي تهيمن عليه أوروبا. ومع إنشاء معاهد جديدة مثل المدارس التقنية والأكاديميات العسكرية ومعاهد المعلمين، أصبحت المدارس التقليدية مهمَّشة، واختفت في النهاية أو تحولت لشيء مختلف تمامًا. ففي مجال التعليم العالي خبت المدرسة التقليدية من الساحة، وأُنشئت في القاهرة وأسطنبول جامعات ذات طابع أوروبي في بداية القرن العشرين.

وفي أوروبا أدت الحكومات أيضًا في القرن التاسع عشر دورًا مباشرًا في الإشراف المالي والإداري على الجامعات القديمة مثل (هايدلبرغ) أو (توبنجن) وعلى الجامعات الحديثة مثل (برلين). ورغم ذلك احترمت عدة حكومات المبادئ الأساسية للحرية الأكاديمية ولاستقلالية الجامعات في أمورها الداخلية (وبالطبع لم تلتزم بذلك في بعض الأحوال)، إلا أن الحكومات الأوروبية أدت في كل الأحوال دورًا جوهريًّا في تمويل وترخيص كراسي الأستاذية. وكان من المفترض دائمًا أن يكون أصحاب الكراسي من المثقفين البارزين، وأن يكرسوا معظم أوقاتهم في البحث والكتابة، إلا أن مسؤولياتهم الرسمية كانت التدريس والإشراف على موادهم حتى لو كلَّفوا بذلك المعيدين والمحاضرين التابعين لهم. وقد تغيَّرت مسؤولياتهم نوعًا ما في المانيا وفرنسا وهولندا، وأصبح صاحب كرسي الأستاذية هو في الواقع مدير المؤسسة البحثية، وقد رأينا هذا النمط حديثًا في كندا أيضًا.

واستمر النمط البريطاني إلى يومنا هذا في الاعتماد على المتبرعين الخاصين وعادة ما يكونون من الأثرياء، وما يزال القائمون على الكراسي مكلَّفين بمسؤولية المنهج واختبارات الدرجة العلمية بدلاً من إدارة بحث الأساتذة الآخرين، ولا عجب أن تلتزم الولايات المتحدة بالنمط البريطاني الذي يعني بصفة عامة: أن يعتمد تمويل الكراسي على متبرعين خاصين (أفرادًا أو مؤسسات أو شركات) تمامًا مثلما كان منذ تأسيس كلية (هارفارد) في ١٦٣٦م.

لقد أصبحت جامعة (كاليفورنيا) في (سانتا باربرا) - وهي جامعة حديثة على سبيل المثال - حرمًا جامعيًّا للممارسات الأكاديمية منذ ١٩٥٨م فقط، وطوَّرت أنموذجًا متميزًا يختلف في بعض جوانبه عن النماذج المذكورة أعلاه. ويوجد الآن (٥٢) كرسي بحث بالمقارنة بـ (١٢) في ١٩٩٠م، ويمول كلاً منها متبرعون خاصون، إما عائلة أو شخص ثري وأحيانًا اتحاد مالي بين أشخاص من نفس الرأي والتفكير (يتراوح مبلغ التمويل عادة بين ٥٠٠,٠٠٠ دولار و ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار). وتتخصص أغلب تلك الكراسي في فروع المعرفة العلمية مثل العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات التي تسمى (STEM) اختصارًا للحروف الأولى لكل فرع، وقد حظيت فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية بدعم ملحوظ أيضًا.

وتعد بعض الكراسي تعبيرًا عفويًّا عن الاهتمام الشخصي للمتبرع بموضوعٍ ما، مثل كراسي البحث للدراسات الإسلامية والبوذية، أما مسؤولو التطوير في الجامعات فهم يسعون جاهدين إلى توفير متبرعين آخرين، وقد يستغرق مجهودهم عدة أشهر أو سنوات. ومعظم هذه الكراسي موجهة لدعم البحث وللتدريس في مجال محدد مثل دراسات البيئة والأنظمة الهندسية وديانة السيخ، والقليل منها يهتم بمساندة عمادات عديد من الكليات. وفي كل حالة تقوم الجامعة بدفع رواتب رئيس الكرسي

من الموارد المالية التي تتلقاها من الهيئة التشريعية للبلاد سنويًّا، ولا ترتبط رواتبه بالكرسي الذي يرأسه بل بدرجته العلمية، ولهذا السبب فإن الموارد المالية التي تنتج عن الكراسي لا تخصص لدفع الرواتب بل تخصص مباشرة لدعم الأبحاث ولمساعدة الدارس. وبذا يمكن تصنيف كراسي البحث في جامعة (كاليفورنيا) في (سانتا باربرا) على أنها خليط من التمويل الحكومي والشخصي.

يتضح مما ذُكر أعلاه أنه لا توجد طريقة نموذجية لتحديد أولويات كراسي البحث، ويرجع ذلك إلى أن مثل هذه الكراسي لها أهداف كثيرة متباينة. وتقوم عدة جامعات وليس كلها، بوضع برنامج فعَّال للأولويات في مجالات تهتم بتطويرها بشكل خاص، ثم تبدأ بالبحث عن متبرعين يمكنهم الإسهام في هذه المجالات، وعادة ما تكون دون مقابل سوى إطلاق الاسم على بناية أو على الأقل على كرسي بحث. إن مثل هذه الأولويات تعكس أحيانًا رؤية وأهداف شخص مرموق في الجامعة (رئيس الجامعة أو عميد)، إلا أنها غالبًا ما تأتي من أعضاء هيئة التدريس الذين يتوجب عليهم إقناع المديرين بتبني مشروعهم. من ناحية أخرى، قد يأتي متبرع ما بفكرته الخاصة، وفي هذه الحالة يكون على أعضاء هيئة التدريس والمديرين تحديد ما إذا كان الأمر يستحق الدراسة. ويتم تحديد هذه الأولويات للكراسي والبرامج التي يتم تبنيها من خلال خليط من التخطيط والارتجال الدائم التغيير، ورغم مساوئ توزيع المصادرعلى أمورعدة فإن المرونة واحتمالية خلق فرص جديدة غير متوقعة تعوض عن تلك المساوئ.

وفي أوروبا تؤدي المركزية دورًا ملموسًا، كما هو متوقع في مجتمعات تأتي القرارات فيها من قمة الهرم وتضطلع فيها الحكومات بدورٍ كبير في تمويل الجامعة، ولا تعد المساهمات الخاصة عنصرًا جوهريًّا في تلك الثقافات. إلا أن ذلك لايعني أن مقترحات كراسي البحث تُصاغ في وزارات الدولة، بل يعني أنه يتعين على الجامعات إقناع الوزارة المختصة بجدوى إدراج مقترحاتهم البحثية في خطط ميزانيتها. بمعنى أن تحديد الأولويات في أوروبا هو بوضوح أمر يتعلق بالتعليم العالي وبسياسة البحث، وذلك عكس ما هو عليه في الولايات المتحدة.

الجزء الثاني: تمويل كراسي البحث: الأهداف والمصادر والاستمرارية:

تحتاج كراسي البحث إلى تمويل دائم أو طويل الأمد على الأقل، حيث إن من المتوقع أن يصمم كرسي البحث وينفذ عددًا من المشاريع المهمة التي ستحدث فرقًا في مجالات دراستها. ومن غير الممكن - حتى في أفضل الحالات - تصميم مشروع وإيجاد وتدريب الموظفين وتنفيذ برنامج بحث وتقديمه ونشره في أقل من خمس سنوات، فمن الطبيعي أن يستغرق أكثر من ذلك. أما إذا كان من المتوقع أن يشرف كرسي البحث على برنامج بحثي مستمر فينبغي أن يُؤخذ في الحسبان استمراره عقودًا وليس سنوات. لذا فإن إنشاء كرسي بحث هو أخطر التزام يمكن لأي جامعة التعهد به؛ حيث إن المصادر المخصصة لذلك الكرسي لن تتاح لأي أهداف أخرى للجامعة مهما كانت عاجلة.

إذًا هناك ثلاث مسائل مهمة:

١. تعريف التمويل طويل الأمد المطلوب لتحقيق أهداف كرسي البحث.
٢. تحديد مصادر التمويل القادرة على توفير الموارد على هذا المستوى.
٣. ضمان استمرارية مستوى التمويل وتجديده وزيادته على فترات بعيدة.

وتلقي المسألة الثالثة الضوء على مسؤولية رئيس الكرسي في المحافظة على التمويل ودعمه من خلال المنح الخارجية والهدايا التي يمكن مناقشتها في موضع آخر.

وهناك بصفة عامة طريقتان لاستحداث التمويل المستمر،

أولاهما الوقف الدائم الذي يمكن أن يوفره شخص ثري أو مؤسسة أو رجل أعمال أو هيئة حكومية، والأخرى الالتزام المالي طويل الأمد ببرنامج بحث معين له تاريخ انتهاء محدد ينبغي تجديده بعد ذلك التاريخ أو إغلاقه. والطريقة الأخيرة أكثر ملاءمة للحكومات ورجال الأعمال؛ حيث ينبغي عليهم التحلي بدرجة عالية من المرونة لمواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتطلبات الاجتماعية. ويمكن للمرء أن يستفيد استفادة قصوى من التمويل الحالي الذي يوجه بكامله لمساندة البحث، بمعنى أن مليون دولار من التمويل السنوي تساوي مليون دولار من الأبحاث.

والوقف الدائم (المسمى "وقف" في الاسلام و"وديعة خيرية" في الغرب) له مزايا جلية في ضمان استمرار الالتزام بمجال محدد من الدراسة، وبالفعل دامت بعض كراسي البحث في الغرب عدة قرون. ومن جهة أخرى، تعد الأوقاف غير فعَّالة فيما يتعلق بمساندة البحث الحالي؛ حيث إن المليون دولار المعطاة لتمويل وقفٍ ما ستغطي (٤٥,٠٠٠) دولار سنويًّا من مصروفات البحث. وبالمثل الأوقاف الدائمة، فعادة ما تكون عرضة لسوء الإدارة والفساد والفشل في البقاء على مستوى التكاليف الفعلية. فعلى سبيل المثال، فإن المنحة السخية التي مقدارها (٥٠٠,٠٠٠) دولار التي كانت كافية منذ أربعين عامًا لدفع رواتب الأستاذ الدكتور في الولايات المتحدة – على سبيل المثال، لم تعد اليوم كافية لتغطية المصروفات الدراسية لمساعد الأستاذ، فضلاً عن مصروفات الإعاشة. وأخيرًا، فإن مثل هذه الأوقاف قد تصبح عتيقة إذا ما كانت مكرسة لدراسة مجال معين لم يعد ذا أهمية أو يستحق الدراسة.

إن الحصول على دعم لكرسي البحث ـ سواء أكان وقفًا دائمًا أم التزامًا ماليًّا طويل الأمد ـ لن يتأتى إلا بإقتناع المتبرعين بالأهمية القصوى لبرنامج البحث، سواءً أكان بحثًا اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو علميًّا أو سياسيًّا أو ثقافيًّا. فلا بد أن يستميل البرنامج المتبرعَ بما يجعله يخصص مبالغ كبيرة يمكنه أن ينفقها في أوجه أخرى. وليس من الصعب الحصول على دعم سخي جدًّا في معظم الأحوال لتبني كراسي بحث جديدة في مجالات الطب والهندسة والعلوم في عصر التطور السريع والعظيم الذي شهدته تلك المجالات. ورغم أن مجال البحث في الاقتصاد ضيق نوعًا ما، إلا أن الاهتمام السياسي الشديد الذي حرَّكته الأزمات الاقتصادية وضغوط البيئة ونماذج الأعمال السريعة المتغيرة والحاجة إلى دعم التطوير، يعني أن كراسي البحث في هذا المجال ستلقى الدعم أيضًا، ولاسما أنه مجال اهتمام شديد من العامة الذين دائمًا ما يطالبون بحلول عاجلة للمسائل المتعلقة به.

أما مجالات الثقافة والمجالات الإنسانية (الأدب والفلسفة والتاريخ) فتبدو على العكس من ذلك، فهي بعيدة نوعًا ما عن اهتمامات معظم الناس، رغم أنها كانت دومًا عنصرًا أساسًا في مناهج الجامعة، وقد يكون الاستثناء الأعظم هو مجال علوم الدين، ليس فقط بالنسبة للدول الإسلامية، بل بالقدر نفسه في الولايات المتحدة المعاصرة، وإن يكن في شكل مختلف. وحيث إن عامة الناس لا تنظر إلى الثقافة على أنها مجال ذو أهمية عاجلة، فلا يُتوقع أن تضخ حكومة ما أو رجل أعمال الأموال لدعم كراسي البحث في هذا المجال. ومع ذلك أُنشئت بعض كراسي البحث الجديدة لأن عائلة ثرية أو شخصًا ثريًّا شعر أن من واجبه إحياء تراث الحضارة اليونانية أوالأخلاق، بالإضافة إلى أن كراسي البحث في مجال الثقافة دائمًا ما تُنشأ عبر الأوقاف الدائمة؛ لأنها تنطوي على الرغبة في ضمان أن مظهرًا موقرًا من الثقافة والفكر الإنساني سينتقل للمستقبل إلى الأبد.

وتأتي الهبات للجامعة بطريقة عفوية أحيانًا، ولكن في معظم الأحيان تكرس الجامعة جهدًا كبيرًا لخلق

الروابط مع المتبرعين المحتملين ورعايتها لسنوات عديدة، وهذا الإجراء يتطلب أن يكون لدى الجامعة حسٌّ واضح بمهامها والقيم التي تمثلها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، فالأشخاص لن يسلموا ثرواتهم لمؤسسات لا تُجسِّد القيم التي يعتزون بها.

وتنقلنا النقطة الأخيرة إلى مسألة أكبر تتجسد في السؤال التالي: ما مستوى الإنجازات التي يتوقع المتبرعون ـ حكومة أو قطاعًا خاصًّا ـ أن تحققها كراسي البحث التي أسهموا في إنشائها؟ ولهم الحق في توقع الكثير بالنظر إلى المبالغ التي التزموا بدفعها. ولكن أي شكل من الإنجازات يتوقعون؟ تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف طبيعة الكرسي، فلكل مجال مقاييسه الخاصة به، فمن الحقيقي ـ على سبيل المثال ـ أن ينتج الباحثون في مجال العلوم الطبيعية أبحاثًا ومنشورات أكثر من نظرائهم في مجال التاريخ والأدب، ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن لكل كرسي بحث مجموعة طلاب على استعداد للاستمرار في تنفيذ رسالة الكرسي حتى الجيل الذي يليهم. فكرسي البحث المخصص لعلم الأورام يجب أن ينتج باحثين في مجال السرطان قادرين مع مرور الوقت على إنشاء مؤسسات بحثية خاصة بهم، وكرسي البحث في الأدب العربي القديم يجب أن يدرِّب طلابًا قادرين ليس فقط على نقل التراث بل على اكتشافه بوصفه أداة حيَّة للقدرة التعبيرية الإنسانية، وفي بعض الحالات ـ وليس كلها ـ تكون هذه المهمة التدريبية هي في الواقع أكثر مظاهر كرسي البحث قيمةً. ومن المهم جدًّا ـ دون أدنى شك ـ أن يكون رئيس كرسي بحث في الدراسات الإسلامية قد أنجز بالفعل ستة كتب مهمة في مجاله، وأن يكون قد درَّب عشرين عالمًا جديدًا سبق لهم التدريس في هذا المجال في جامعاتهم.

والمختصر النهائي هو أن **الدور الحقيقي لكرسي البحث** هو توضيح رؤية المجال الذي يمثله وقيادة الكرسي أو إدارته ضمن المجال نفسه ، بمعنى أن كرسي البحث يولي نطاقًا محددًا من البحث أهمية خاصة في الجامعة ويخدم المجتمع بأسره. والقيادة لا تعني بالضرورة إنتاج أكبر عدد من الأبحاث، فهذا أمر لا يمكن التنبؤ به، وإنما تعني دائمًا إنتاج أبحاث عالية الجودة تسهم في تقدم مجال معين من الدراسة، بالإضافة إلى توفير التدريب المناسب للجيل القادم؛ للتأكد من أن مجال البحث سيظل نشطًا وحيويًّا في المستقبل.

الجزء الثالث: تجارب دول مختلفة وبعض الملاحظات:

كما سبق أن رأينا في الأجزاء الأولى من هذا القضية، لم تظهر فكرة ومفهوم كراسي البحث المخصصة لموضوعات معينة في دول محددة من فراغ، بل مرَّت التجربة بأشكال ونماذج مختلفة ونجاحات متباينة. ولاستكمال المناقشة سنلقي الضوء في الجزء القادم على التجارب المختلفة لدولتين من قارتين مختلفتين، حيث نسلط الضوء على تجارب كراسي البحث في كندا وماليزيا مع بيان الفروقات بينهما.

و يمكن القول بأن الكراسي لم تكن ذات فائدة للتقدم والبحث في مجالات محددة، وإنما للتأكد من استمرار نشاطات معينة، ويختلف هذا اختلافًا جذريًّا عن مفهوم كراسي البحث التي عُرفت فيما بعد.

من جهة أخرى يمكن القول أن كراسي البحث انتشرت في بعض الدول ولم تكن حِكرًا على قارات أو حضارات معينة، فقد كانت كراسي (هنري لوكاس) في جامعة (كمبردج) ـ على سبيل المثال ـ إحدى أشهر الكراسي التي موَّلت أكثر من (١٧) عالمًا بما فيهم (إسحق نيوتن) في أواخر القرن السابع عشر.

أما فيما يتعلق بتجربة كراسي البحث الحالية في دول مختلفة، فيمكننا البدء بالتجربة الكندية التي بدأ فيها

البرنامج سنة ٢٠٠٠م وذلك جزءًا من جهود الدولة لتمويل أبحاث أكثر وضمان إنجازات رفيعة المستوى للتطوير والنمو. وقد وصل عدد الكراسي حتى الآن إلى (٢٠٠٠) كرسي تقريبًا. (المرجع١) وقد خصصت الحكومة ما يزيد على (٣٠٠) مليون دولار سنويًّا لتشجيع العلماء بالقدر الكافي لتمويل نشاطاتهم البحثية. وقد وصل مبلغ الإنفاق على كراسي البحث منذ استهلال البرنامج حوالي (١,٧) مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٧م. (المرجع ٢،٣) ، وهذا البرنامج لم يكن لاجتذاب الأساتذة داخل حدود كندا فقط ، وإنما لاجتذاب العلماء من خارج كندا للانضمام إلى الجامعة والإقامة فيها لفترات طويلة.

ويوجد في التجربة الكندية نظام ذو شقين لتمويل كراسي البحث، أولهما مخصص لقياديي البحوث في العالم في مجالات علمية محددة بمبلغ تمويل يصل إلى (٢٠٠) دولار كندي سنويًّا لمدة سبع سنوات، بينما يختص الشق الثاني بصغار العلماء الذين لديهم القدرة على القيادة في مجال تخصصهم، ويتم تمويلهم بمبلغ (١٠٠) دولار كندي سنويًّا.

وبالنسبة للبرامج المذكورة آنفًا، وضعت الحكومة بعض الأسس والأنظمة للجامعات المستضيفة للكرسي ولسكرتارية الكرسي؛ لضمان مخرجات عالية الجودة، وللتقدم المستمرعندما يتعلق الأمر بمراجعة الالتزامات المالية. وقد جاء في الإحصاءات الأخيرة لتلك البرامج (نقلاً عن كراسي البحث الكندية) أنه أُنفق (٢٦,٦٪) من مخصصات كراسي البحث على الاستقطاب من خارج كندا (حوالي ٣٥٩ منصبًا). (المرجع ٣) وهذا يوضح دور هذه الكراسي في إثراء تجارب الجامعات وإعطائها سلطة استقطاب قياديي البحوث العالميين وتوفير المصادر لهم، مما يؤدي إلى النجاح لكون التمويل الثابت وحرية اختيار البحوث لا يترك لهم مجالاً للقلق على استقرار بحوثهم، بالإضافة إلى توفير الاستقرار المالي لتخطيط طويل الأمد لبرامج البحوث.

وجاء في دراسة عن التجربة الكندية في كراسي البحث أجراها (مالاتيست، آر) وآخرون (RA Malatest & Associates) (المرجع ٤) أن هناك ارتفاعًا في مخرجات كراسي البحث منذ إنشائها بنسبة (٥٩,٩٪)، بالإضافة إلى تسجيل (١١٢) براءة اختراع لها علاقة مباشرة بالنشاط الصناعي (و٢٢٤ ليس لهم الحق في البراءات)، فضلا عن اكتشاف (١٠٨) أنواع من العلاجات الجديدة، وحصول (١٤) مخترعًا على جوائز عالمية، علاوة على تدريب طلاب ما بعد مرحلة الدكتوراة وتدريب الإداريين. وقد ركز التقرير أيضًا على التعاون الذي حدث بين الجامعات ومختلف الصناعات.

كما أن دولاً مثل الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها أنشأت برامج كراسي أبحاث مماثلة منذ عدَّة سنوات؛ وذلك بغرض اللحاق بالتطورات الحديثة في البحث العلمي وتلبية الحاجات المتزايدة لكفاءات اقتصادية أعلى. وبالنظر إلى كل هذه التجارب يمكننا الجزم بأن التجربة الكندية كانت تجربة مؤسسية وهي الأكثر رسوخًا وتنظيمًا وطموحًا، حيث إنها استهدفت جعل كندا في مصاف أعلى خمس دول في البحث والإبداع بنهاية سنة ٢٠١٠م. في حين أن كراسي البحث في الولايات المتحدة لم تكن يومًا جزءًا من مجهودات الحكومة لمساندة البحث، ولكن كانت الجامعات تُديرها وتنفذها مباشرةً، وكانت مسؤولية إيجاد تمويل للأبحاث تقع على المؤسسات العلمية التي كان عليها أيضًا أن تحافظ على علاقاتها مع المتبرعين. وقد اتبعت بريطانيا والمانيا أساليب مماثلة، في حين انشغلت فرنسا بعد التجربة الكندية بإجراء تغييرات جذرية على برنامج كراسي البحث.

وحيث إننا بصدد استعراض التجربة الماليزية في كراسي البحث، فإنه ينبغي إلقاء الضوء على التصنيفات المختلفة

لكراسي البحث؛ حيث وزعت أعداد الكراسي في ماليزيا بين أربع فئات:

١. كراسي البحث الدائمة: وهي التي تؤسسها الجامعات والمؤسسات التعليمية وتستمر أكثر من عشر سنوات وتحمل اسم ممول الكرسي. وقد كانت هناك أمثلة عديدة لمثل هذه الكراسي في جامعات مرموقة وأحد أشهرها كراسي بحث (هنري لوكاس) في (كامبريدج) التي يرجع تأريخها إلى ٣٤٠ عامًا مضت.

٢. كراسي البحث/المنح المؤقتة: وهي التي تستمر لما لا يقل عن ثلاث سنوات وتُمول بأكثر من (٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنويًّا، وتدخل معظم كراسي البحث في الجامعات السعودية ضمن هذا التصنيف. وكما يتضح من التعريف فإن هذه الكراسي تتقيد بمدَّة التمويل ويمكنها الانتهاء بعد نفاذ التمويل، وسنستعرض بالتفاصيل هذه الأنواع من الكراسي في الجزء المخصص للتجربة السعودية.

٣. كراسي المنح: وترتبط هذه الكراسي بأموال المنح أو الاستثمارات ولديها عائد سنوي في حدود (٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنويًّا، كما أنها تتوقف على الشروط التي تحددها المنحة مسبقًا وشروط الممول. وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين كانوا أول من قدَّم هذا النوع من الكراسي.

٤. الكراسي الفخرية: وهذا النوع من الكراسي عادة ما تقدمه المؤسسات التي ترغب في تكريم عضو هيئة تدريس متميز له إنجازات أو اكتشافات جديدة، وعادة ما تعد هذه الكراسي تعبيرًا من الجامعة على تقديرها لعضو هيئة التدريس. وليس بالضرورة أن تخصص هذه الكراسي للأكاديميين، بل يمكن أن تُمنح لأناس لهم إسهامات فعَّالة في المجتمع.

والآن وقد تعرفنا على تصنيفات كراسي البحث، يمكننا أن نُعلِّق على التجربة الماليزية التي وُزعت فيها منح الكراسي البحثية حسب التصنيفات المذكورة أعلاه. (المرجع٥) . فقد أنشأت جامعة (ساراواك) ثمانية كراسي بحث متميزة بمبلغ تمويل يفوق (١٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي خصصت لمواضيع بحث متباينة من علوم الحاسب إلى علوم الأجناس للكيمياء والطبيعة. وعلاوة على ذلك أنشأت الجامعة نفسها كراسي بحث مؤقتة تُغطي أكثر من (٣٠) موضوعًا ذا أهمية للمجتمع المحلي والعلمي. ويمكننا النظر إلى أمثلة أعداد من الكراسي البحثية في مؤسسات علمية أخرى، إلا أننا سنركز على كراسي البحث الماليزية والدروس المستفادة منها.

لقد لوحظ أن كراسي البحث الدائمة في الجامعات الماليزية لا تتعدى (٢٠) كرسيًّا، بينما يفوق عدد كراسي البحث المؤقتة (١٠٠) كرسي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المدة الزمنية لكراسي البحث الدائمة مفتوحة، وحتى في حال انسحاب رئيس الكرسي فإن الكرسي يستمر تحت اسم رئيس آخر. وتقوم وزارة التعليم العالي بتمويل معظم كراسي البحث، ويسهم القطاع الخاص بنسبة قليلة من التمويل. وحيث إن كراسي البحث متطلبة جدًّا - ولاسيما فيما يتعلق بتوقعاتها وباختيار رئيس الكرسي - فإن الرئيس يُعفى من أي أعمال ويكرس كل وقته للإشراف على نشاطات الكرسي. أما فيما يتعلق بالتقييم فإن هذه الكراسي تقدم لإدارة الجامعة المضيفة للكرسي تقريرًا ربع سنوي عن تطور أعمالها يُرسل لوزارة التعليم العالي لتقييمه. ورغم أن فترة الثلاثة أشهر تعد قصيرة نسبيًّا لكتابة تقرير أو حتى لتحقيق أي تطور، فإنها توضح مدى التدقيق وكثرة المطالب المفروضة على هذه الكراسي.

ويمكننا القول هنا أن نقاط التحدي التي تواجه هذه الكراسي تتمثل في محدودية التمويل مقارنة بالتطلعات، إضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بالتقييم والسلطة. وينبغي

تذكر أن السبب الرئيس لإنشاء كراسي البحث هو دعم النشاطات البحثية ذات الهدف المحدد، لذا فإن من الصعب أحيانًا إيجاد تمويل لبعض الموضوعات، خاصة عندما لا يكون لها تأثير ملموس. إضافة إلى ذلك تتعدى تطلعات كراسي البحث ـ في معظم الأحوال ـ التمويل المحدود المخصص لها، ولاسيما إذا كانت عناصر المجازفة في البحث تركز على وضع أو حالة ما، وقد أدى ذلك ببعض الكراسي إلى تبني وسائل أخرى تمكن من إيجاد تمويل إضافي أو العمل على أساس ربحي، وهذا من شأنه التقليل من فائدة وتأثير تلك الكراسي. وفي جميع الأحوال، ينبغي تثقيف من يمول كراسي البحث بأهمية وتأثير كرسي البحث، ويجب عليه أن يتحلى بالصبر طوال مدة تنفيذ برامج الكرسي.

وفيما يتعلق بالسلطة على كراسي البحث، تبنَّت الكراسي بعض نماذج السلطة، ويبدو أن أكثر الكراسي فاعلية هي تلك التي تمتعت بحرية ومرونة أكبر في إدارة المنحة، وكانت مسؤولة مسؤولية تامة عن مخرجات الأبحاث. ويمكن تحقيق ذلك في وجود التقييم المناسب الذي بموجبه تقدم الكراسي تقارير دورية على فترات أطول عن نشاطاتها، ويُجرى بعدها تقييم متكامل. وهناك تحدٍّ آخر يتمثل في صياغة أهداف الكرسي؛ حيث إنها يجب أن تكون واضحة من البداية لكل من رئيس الكرسي والممول اللذين يجب أن يتوصلا إلى إتفاق مشترك عليها.

وبالنظر إلى التجارب المختلفة للدول في كراسي البحث، يتضح أنه لا يوجد أنموذج واحد صحيح لإدارة الكرسي، إلا أن هذه المسألة تتوقف على هدف ونطاق كل كرسي. فالكراسي التي تشرف على برامج بحث معقدة تختلف تمامًا عن الكراسي المخصصة للتدريس والأبحاث، فضلاً عن أن كراسي بحث العلوم الإنسانية تعمل بطريقة تختلف تمامًا عن مثيلتها في علوم الهندسة.

الجزء الرابع: التجربة السعودية:

بدأ الاهتمام بكراسي البحث في المنطقة في منتصف الثمانينيات، ورغم أنه لم تكن هناك كراسي بحث في أي منشأة سعودية، فقد استخدمت المملكة العربية السعودية كراسي البحث لإطلاق سياسة الحوار مع الحضارات والثقافات الأخرى، ولتسليط الضوء على مبادئ الإسلام التي تدعو إلى السلام والوئام. لذا رعى الملك فهد هذا المسعى في إنشاء كراسي بحث، وكان من أوائل الكراسي كرسي الملك عبد العزيز في جامعة (كاليفورنيا ـ سانتا باربرا) الذي أنشئ سنة ١٩٨٤م وترأسه الأستاذ الدكتور (ستيفن همفريز) (المشارك في كتابة هذا القضية). وتشمل الكراسي الأخرى كرسي الملك فهد في جامعة (هارفارد) (١٩٩٣م)، وكرسي الملك فهد في جامعة (لندن) (١٩٩٥م)، وكرسي الأمير نايف في جامعة (موسكو) (١٩٩٦م). ومنذ ذلك الحين تزايد الاهتمام بتمويل كراسي البحث حتى وصل حاليًّا إلى (٣٪) من الميزانية، وبالتالي فقد خُصصت أموال إضافية للجامعات لمساعدتها في نشاطاتها البحثية. ورغم ذلك لم يكن هناك برنامج رسمي لتمويل كراسي البحث في الجامعات السعودية مماثلة للتجربة الكندية، بل اعتمد التمويل بشكل أساس على مصادر خاصة بما فيها القادة السعوديون ورجال الأعمال وكبار شخصيات المجتمع.

لقد كان لدى المملكة العربية السعودية (٥٠) كرسي بحث في سنة ٢٠٠٧م، وازداد العدد تدريجيًّا حتى وصل إلى (٢٥٠) كرسي في سنة ٢٠١١م، وتجدرالإشارة إلى أن هذه الإحصاءات هي نتاج مجهودات شخصية جُمعت من الجامعات والمواقع، وينبغي أن تُحدَّد الأعداد بطريقة رسمية. وحسب المعلومات المتوافرة لدى المؤلفين فقد تأسس أول كراسي البحث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في مجال الاتصالات في قسم الهندسة الكهربائية منذ عام ١٩٩٦ حتى الآن.

ويتباين توزيع كراسي البحث في الجامعات السعودية؛ حيث توجد (٣٢) جامعة، منها (٢٤) جامعة حكومية و(٨) جامعات خاصة. وتحظى جامعة الملك سعود بأكبر عدد من كراسي البحث وصل إلى (١٢٤) كرسيًّا في موضوعات مختلفة، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود في المرتبة الثانية بـ (٤١) كرسيًّا، ثم جامعة الملك عبد العزيز بـ (٢٨) كرسيًّا، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بـ (٢٥) كرسيًّا. أما الجامعات الأخرى فلا يتعدى عدد كراسي البحث فيها أكثر من (٢ – ٦) كراسي لكل جامعة، هذا بالإضافة إلى أن بعض الجامعات المنشأة حديثًا التي أبدت اهتمامًا ملحوظًا بكراسي البحث، وقد حاولت إيجاد متبرعين لتمويل كراسي البحث فيها، منها جامعة حائل التي يوجد فيها ستة كراسي بحث حسب ما جاء في التقارير المنشورة، ويعد هذا العدد جيدًا إذا ما نظرنا إلى تاريخ نشأة الجامعة القصير، وقد مُوِّلت جميعها من شخصيات من المنطقة ذاتها.

وبنظرة سريعة إلى التخصصات المختلفة لكراسي البحث في المنشآت العلمية السعودية يتضح أنها تندرج تحت أربع فئات، هي: أساسيات العلوم، والطب، والإنسانيات، والهندسة. ولا يوجد تركيز في جامعة واحدة على تخصص بعينه، بل هناك توزيع لكراسي البحث بين معظم التخصصات.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل فيمكن تصنيفها في أربعة مصادر مختلفة هي على وجه التحديد: أوقاف الجامعات، ووزارة التعليم العالي، والهبات، والدعم الذاتي الذي تحدثه كراسي البحث نفسها. وتأتي معظم هذه المصادر من كبار الشخصيات في المجتمع أكثر منها من الشركات، وهو ما يثبت رغبة تلك الشخصيات في القيام بدورها الاجتماعي وتحمُّل مسؤوليتها، وهو شعور ذاتي دون أية التزامات رسمية.

إن مثل هذا التحليل يثير تساؤلاً حول المشاركة المتوقعة من الشركات؛ حيث إنها تشارك بنصيب كبير في اقتصاديات البلاد، ولذا فإن من المتوقع فعلاً أن تموِّل هذه الشركات النشاطات المختلفة في الجامعات، وأن تسهم بسخاء في كراسي البحث، سواء أكان ذلك لصالح اهتماماتهم الخاصة أم لحل مسألة اجتماعية مهمة.

وتتعلق إحدى مسائل فعالية وتنفيذ كراسي البحث بنموذج الأداء واختيار المنبر المناسب لتقديم نشاطاتها، وبالرجوع إلى المعلومات المتاحة لدينا عن كراسي البحث يتضح أنه لا يوجد أنموذج واحد تعمل من خلاله؛ حيث إن هناك نطاقات ونشاطات متغيرة يحكمها الدعم والتمويل. وقد تم في عدَّة مناسبات وفي أماكن مختلفة تركيز الضوء على التجربة السعودية وعلى نموذج الأداء، كان آخرها في ورشة عمل عن كراسي البحث استضافتها جامعة الإمام في شهر مايو ٢٠١٢م. وحسب الملاحظات التي دونَّها كاتبا القضية، تُكرَّس النشاطات وتتسع لتشمل نشاطات رئيس الكرسي التي خُصص لها التمويل، وتدعو لتقديم المقترحات في مجال كرسي البحث. وقد لوحظ مثل هذا التنوع في كراسي أخرى في المؤسسة العلمية نفسها، كما توجد كراسي أخرى تُعيِّن فيها الجامعات أساتذة لإدارة نشاطات الكرسي، وتعاقدت مع علماء مرموقين للمشاركة في نشاطات كراسي البحث، تم التعاقد معهم بنصف دوام للمشاركة الجزئية في نشاطات البحث الخاصة بالكرسي. وتتبع بعض المؤسسات العلمية السعودية هذا الأنموذج الأخير حتى تستطيع تخطي مشكلة الرواتب العالية التي تُدفع للأساتذة المرموقين عالميًّا التي من شأنها أن تستنفذ موارد الكرسي بكل سهولة.

وكما أُشير آنفًا، تستطيع مصادر التمويل المتاحة تحديد اتجاهات كرسي البحث، ووضع قيود على التمويل، مما يؤدي إلى الحدّ من فائدة الكرسي، وهذا هو الوضع عندما تمول جامعة سعودية كرسي بحث وتضعه تحت

إشراف رئيس الكرسي بدوام كامل، بخلاف كراسي البحث السعودية الممولة في جامعات غربية. وفي كل الحالات، ينبغي على القيادة في الجامعة المضيفة لكرسي البحث تحديد اختيارات حيوية تتعلق بنماذج أداء كرسي البحث، وضمان وجود توازن بين الأداء المتوقع للكرسي والمنحة المتوافرة من المتبرع. ونحن نؤمن أن مسؤوليات مراقبة أداء كراسي البحث والتأكد من إحرازها التقدم اللازم لتحقيق ما أُنشئت له، تقع على عاتق الجامعات.

ومن المفيد قبل إنهاء هذا القضية أن نلقي الضوء على إنجازات برامج كراسي البحث في الجامعات السعودية ونستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة. فقد لوحظ أن هناك تداخلاً واضحًا بين المؤسسات العلمية فيما يتعلق بتمويل كراسي البحث التي تخدم الأهداف نفسها، لذا نرى ضرورة وجود نوع من التنسيق بين الجامعات فيما يتعلق بكراسي البحث. ونحن لا ندعو إلى التوقف عن تمويل أي موضوع يكون ممولاً في أي مؤسسة علمية، بل نؤكد على ضرورة تجنب الازدواجية، وضرورة إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات عن كراسي البحث الموجودة في الجامعات السعودية وبعض المعلومات عن أدائها. كما أن عقد لقاءات بين المؤسسات العلمية لاستفادة بعضها من تجارب بعض هي طريقة رائعة لتبادل الخبرات وإيجاد تقييم عادل للتجربة؛ حيث إنها لم تبدأ إلا في التسعينيات.

وعلى الرغم من أن للجامعات السعودية تجربة في كراسي البحث أطول من تجربة المؤسسات العلمية في كندا، فإنه يمكن بسهولة ملاحظة اختلاف المخرجات: فقد لوحظ أن عمل الجامعات الكندية أكثر مؤسسية، ولعل هذا ما نفتقر إليه في تجربتنا. ويجب الأخذ في الاهتمام أنه لا ينبغي جعل كراسي البحث مسؤولية اجتماعية، بل إضافة اقتصادية قد يكون لها تأثير ملحوظ على تطور الأمة بشكل عام. وبالطبع فإنه ينبغي أن توفر مختلف الجامعات قدرًا من التعلم، وأن تضع حدًّا معياريًّا أدنى لضمان استمرارية البرنامج، ولضمان مشاركة أطرافٍ مختلفة على نطاقٍ أوسع.

References المراجـــــع

Ref 1: King Abdulaziz University, Research and Consultation Institute, Research Chairs

Ref 2: Wikipedia, the free encyclopedia, Canada Research Chair

Ref 3: Michele Boutin, Canada Research Chairs Program, Symposium Proceedings, Research Chairs in KSA Local vs. international experiences, 16-18 April 2012, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA

Ref 4: RA Malatest & Associates Ltd.: 5th year evaluation of Canada Research Chairs Program, "Final Evaluation Report", the Canada research chairs evaluation steering committee, (2004)

Ref 5: Saleh Al-Bagawi, Malaysian experience in Research chairs, Symposium Proceedings, Research Chairs in KSA Local vs. international experiences, 16-18 April 2012, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA